http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1518) السنة السادسة - الاربعاء (27) ايار 2009

ردود افعال متباينة بشأن استقالته

الساعدي يصر على سحب الثقة في البرلمان من السوداني

بغداد / وكالات

بعد استجواب وزير التجارة فلاح السوداني في مجلس النواب بشبهات تتعلق بالفساد المالي والاداري وافق رئيس الوزراء نوري المالكي على استقالته و تباينت ردود الافعال من هذه الاستقالة، حيث انتقد رئيس لجنة النزاهة في البرلمان صباح الساعدي، رئيس الوزراء نوري المالكي لقبوله استقالة وزير التجارة. واصفا قبول الاستقالة بـ«الصفعة» للجهود المبذولة لمحاربة الفساد في مؤسسات الدولة، مضيفا كان من المتوقع من رئيس الوزراء أن ينتظر ما يقرره البرلمان في قضية وزير التجارة قبل أن يتخذ قرار قبول استقالته مؤكدا عزمه مواصلة طرح مشروع سحب الثقة عن السوداني في البرلمان دون الاكتراث باستقالته. مبينا ان قبول الأستقالة دون الرجوع الى مجلس النواب والقضاء سيفتح الباب واسعا امام المفسدين الذين يتم استجوابهم في المجلس الى تقديم استقالاتهم والاحتفاظ بمخصصاتهم وعدم ملاحقتهم قضائياً وهذا تأسيس غير صحيح يؤدي الى تعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب ويساعد في هدر المال وحرمان المواطن من حقوقه وخدماته.

اما النائب عن كتلة الفضيلة عمار طعمة فقد قال ان قبول الحكومة استقالة السوداني وضع العصا في دواليب العمل الرقابي لمجلس النواب وقد يساهم بتعطيله، وهو امر مرفوض دستوريا وسياسيا. فمن الناحية الدستورية فان المادة ٦١ الفقرة ثامنا /١/ تفيد بان يقدم ٥٠ نائبا طلبا للاستجواب، وخلال طلب الاستجواب فان الوزير حتى لو فكر بترك منصبه، فان مجلس النواب هو من يقوم بسحب الثقة عنه. موضحا انه من الجانب السياسي فان اكتمال الاجراءات الشكلية لسحب الثقة عن الوزير ووجود الاجواء المهيأة لسحب الثقة، تمت عرقلتها وتعطيلها من قبل الحكومة عن طريق قبول الاستقالة. وان ما اقدمت عليه الحكومة حالة مرفوضة وساهمت بشكل كبير بتعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب.

من جانبها قالت عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب النائبة ايمان الاسدي ان قبول استقالة وزير التجارة من قبل رئيس الوزراء جنبته سحب الثقة التي كان من المفترض ان تسحب في جلسة يوم امس الثلاثاء.

مبينة ان وزير التجارة قد سبق مجلس النواب الذي كان عازما على حجب الثقة عنه مشيرة الى انه في حالة سحب الثقة عن أي وزير وتقديم قضيته للقضاء فان امواله ستصادر حسب القانون، اما اذا قدم استقالته قبل تصويت المجلس على سحب الثقة عنه فلا يمكن مصادرة امواله.

وأوضحت الاسدي ان مجلس النواب قام بدوره الرقابي على اكمل وجه في قضية وزارة التجارة، لافتة الى أن وزير التجارة قد استجوب من قبل البرلمان إذ كشفت جميع القضايا التي كان متهما فيها بالفساد.

وكشفت وجود اتفاق مسبق بين رئيس الوزراء ومجلس النواب يتضمن تنظيف وزارته من المسؤولين المفسدين عن طريق مطالبتهم بتقديم استقالتهم من مناصبهم الحكومية مبينة ان تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب دفع الكثير من المسؤولين المتورطين في قضايا فساد الى مراجعة حساباتهم واصبحوا امام مطرقة الاستجواب وسندان الاستقالة.

اما النائب عن الحزب الشيوعي حميد مجيد موسى فقد رحب باستقالة وزير التجارة عبد الفلاح السوداني، مشيرا إلى أن هذه الاستقالة تصب في خدمة البرلمان والحكومة.مشددا على ضرورة السماح للقضاء بلعب دوره في قضية الفساد في وزارة التجارة، مؤكدا أن استقالته لن تحول دون استمرار الإجراءات القضائية.

وفي اطار متصل قال الخبير القانوني طارق حرب إن قبول رئيس الوزراء استقالة وزير التجارة، أنهت ملف استجوابه وبالتالي سحب الثقة منه في مجلس النواب، لكنها لن تعفيه من أي تبعات إذا ما كان مطلوبا للقضاء.

مضيفا أن مسألة سحب الثقة من وزير التجارة أنتهت كليا من مجلس النواب طالما قبلت استقالته من قبل رئيس الوزراء قبل قيام البرلمان بسحب الثقة منه.

موضحا أن السوداني إذا ما كان مطلوبا بقضايا جزائية أخرى فأنها من اختصاص مجلس القضاء، مبينا أن الوزير إذا ما خرج من الوزارة يكون خاضعا للإجراءات القانونية شأنه شأن أي مواطن آخر دون الحاجة لاستحصال موافقة مجلس الوزراء أو أي جهة أخرى.

وجوابا على سؤال بشأن احتمال إصرار البرلمان على سحب الثقة من الوزير وطبيعة الموقف حينها، أجاب حتى لو حدث ذلك وهو احتمال بعيد، فان السوداني يعتبر بموجب الدستور مستقيلا ويعامل على وفق هذا الأساس.

بشأن رفع الحصانة عن بعضهم

١٠٥ نواب يطالبون بتفعيل قرار مجلس القضاء الاعلى

بغداد /المدى

اعلنت لجنة التحقيق البرلمانية، المكلفة بالتدقيق في الإجراءات الشكلية والقانونية في طلبات رفع الحصانة النيابية عن بعض النواب، موافقة ١٠٥ نواب من مختلف الكتل على رفع الحصانة عن ١١ نائباً كان مجلس القضاء الاعلى طالب بالتحقيق معهم في قضايا ارهاب وفساد وتشهير.

حيث اوضحت عضو لجنة التحقيق النائبة عن المجلس الاسلامي الاعلى العراقي ايمان الاسدي في تصريحات اعلامية ان اللجنة ستطالب هيئة الرئاسة بطرح موضوع رفع الحصانة عن بعض النواب للتصويت، مشيرة الى رغبة قوية في البرلمان لإنهاء هذا الملف ورفع الحصانة عن هؤلاء النواب لتمكين القضاء من القيام بدوره المناسب. وشددت على ان رفع الحصانة لا يعني ادانة النواب، إذ ان التحقيق سيثبت براءة بعضهم وحينها سيكون بإمكانهم رفع قضايا رد اعتبار ضد من اتهمهم. واضافت هناك اقتراحات تتناول كيفية طرح ملف رفع الحصانة في البرلمان، منها طرحه بعد الانتهاء من ملف استجواب الوزراء الذي بدأنا به فيما يرى بعض اعضاء اللجنة طرح الموضوع بشكل متواز، اي وزير ومن ثم نائب وهكذا. ولفتت الى وصول ملفات ٣ نواب جدد من مجلس القضاء الاعلى تتضمن طلبات برفع الحصانة عنهم، ليصبح عدد النواب المطلوب طرح الثقة البرلمانية بهم ١١، رافضة الافصاح عن اسماء هؤلاء النواب وبررت ذلك بأنه ليس من المصلحة ذكر اسمائهم الآن كي لا تتوتر الاجواء وكي لا يتمكن بعضهم من الهرب كما حصل سابقا.

يذكر ان البرلمان شكل لجنة تحقيق منتصف العام الماضي للتدقيق في الاجراءات الشكلية في طلبات رفع الحصانة المقدمة من مجلس القضاء الاعلى، الا انها لم تقدم نتائج عملها حتى الآن.

يذكر ان البرلمان كان رفع الحصانة عن النائب مشعان الجبوري عام ٢٠٠٦ وعن النائب عبدالناصر الجنابي عام ٢٠٠٧ وايضا عن النائب محمد الدايني لوجود مذكرة قضائية بحقه، فيما رفع الحصانة عن النائب مثال الآلوسي بسبب مشاركته بمؤتمر في اسرائيل الا ان المحكمة الدستورية اعادت الحصانة اليه.

وتشير تقارير الى ان ابرز النواب الذين يواجهون احتمال رفع حصانتهم هم رئيس «جبهة التوافق» عدنان الدليمي الذي اتهم أحد أبنائه بقضايا ارهاب، وسامي العسكري من كتلة «الائتلاف العراقي الموحد» على خلفية شكوى من وزير الخارجية هوشيار زيباري بسبب «التشهير»، ومفيد الجزائري النائب عن «القائمة العراقية» والذي طلب كشاهد في قضية فساد حدثت ابان أن كان وزيراً للثقافة قبل حوالي ٣ سنوات. كما طالبت كتلة «التحالف الكردستاني» برفع الحصانة عن النائب أسامة النجيفي من «القائمة العراقية» لأنه «يحرض» ضد الأكراد.

واشترطت «جبهة التوافق» ان يتم طرح موضوع رفع الحصانة وفق المعايير القانونية والقضائية وعدم استغلاله سياسياً.

رغم الاعتداءات الارهابية

سياسيون وعسكريون : عاجلاً أم آجلاً لا بد من تسلمنا زمام أمورنا الأمنية

بغداد / وكالات

رأى سياسيون وعسكريون عراقيون أن النجاح الذي حققته قوات الأمن في إرساء الاستقرار جيد رغم الاعتداءات الارهابية الاخيرة، مشيرين الى أن الوضع الحالي شبه مستقر، لكنهم حذروا من خروقات أمنية كبيرة قد تصاحب الانسحاب الأميركي من المدن. ويستعد العراق أواخر حزيران المقبل لانسحاب وحدات الجيش الأميركي من المدن والقصبات العراقية الى قواعد خارجها، وفقاً للاتفاق الامني المبرم مع واشنطن، وهو استحقاق سيضع القوات العراقية أمام اختبار جدي.

وقال مدير مركز القيادة في وزارة الداخلية اللواء الركن عبدالكريم خلف إن اللجان القائمة على تنفيذ الاتفاق الأمني تواصل عملها على تطبيق بنود الاتفاق الأمني المتعلقة بنقل الصلاحيات من القوات الأميركية الى الحكومة العراقية، مؤكداً التزام الجانب العراقي بجداول تسلم الملف الأمني من القوات الأميركية في حزيران المقبل في كل مدن العراق .

وأضاف خلف أن وزارتي الداخلية والدفاع أنهتا اعداد خطة أمنية متكاملة لإعادة انتشار القوات العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية تقوم على مبدأ مهم، وهو عدم الاعتماد على الجانب الأميركي بشكل كامل على عكس الخطط الأمنية التي كانت توضع سابقاً. وأوضح أن المهمات الأمنية بعد نهاية عمليات الانسحاب ستُقسم بين الداخلية والدفاع، وستتسلم الشرطة مراكز المدن. أما الجيش، فيتسلم محيط المدن والحدود لمنع تسلل الارهابيين إليها.

ودخل الاتفاق الأمني المبرم بين بغداد وواشنطن حيز التنفيذ منذ الأول من كانون الثاني الماضي، والذي تضمن انسحاب وحدات من الجيش الاميركي من البلاد وتسليم بعض المعسكرات الاميركية المنتشرة في أنحاء البلاد الى الجانب العراقي. وبحسب مصادر في وزارة الدفاع، فإن ١١١ معسكراً أميركياً سلمت الى الجانب العراقي ولم يبق غير ٨٦ معسكراً يتوقع تسليمها قبل الانسحاب الأميركي المقرر من المدن.

وقال النائب عبدالكريم السامرائي نائب رئيس لجنة الامن والدفاع في البرلمان إن الوضع الأمني الحالي يمكن وصفه بأنه جيد مع تنامي القدرات الأمنية العراقية والنجاحات التي حققتها مجالس الصحوة العشائرية في ضرب تنظيم القاعدة، ما أوجد ثقة لدى العراقيين في الجيش والشرطة العراقيين .

وأضاف السامرائي أن وزيري الداخلية والدفاع أكدا للجنة وللبرلمان عند استضافتهما أخيراً جهوزية قوات الأمن العراقية لانسحاب القوات الأميركية من المدن، مشيراً الى أن التقارير التي تصل الى اللجنة عن جهوزية القوات القتالية جيدة رغم ضعف الأداء والولاء الذي يبرز أحيانا على أدائها. وقال: عاجلاً أم آجلاً، لا بد من تسلمنا زمام أمورنا الأمنية.

من جهته، قال القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان إن «الوضع الأمني الذي تعيشه مدن العراق ولا سيما في بغداد يوصف بأنه جيد ولا يمكن مقارنته بالسنتين الماضيتين في أي شكل من الأشكال»، مشيراً الى أن «قوات الأمن استطاعت فرض هيبتها على كل المناطق بعدما كان بعضها مغلقاً ويسيطر عليه مسلحون».

وأضاف أن «قوات الأمن تستطيع نيل استحقاق تسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي من المدن أواخر الشهر المقبل شرط الحفاظ على المكتسبات الأمنية من خلال وضع خطط واستراتيجيات لمعالجة حالة الخروقات الأمنية الكبيرة التي يشهدها الشارع بين الحين والآخر، والتي تزيد الشكوك في قدرات قواتنا الأمنية». ورأى أن «تزايد التفجيرات قد يتصاعد مع اقتراب موعد الانسحاب الاميركي ويجب الانتباه لذلك». وأشار الناطق باسم «المجلس الاعلى الاسلامي» النائب حميد الساعدي الى أن «الوضع الأمني الحالي جيد وأن الأوان حان لسحب الصلاحيات الأمنية من القوات الأميركية وتحويلها الى العراقيين»، لافتاً الى أن «قوات الأمن أثبتت جدارتها في مواجهة التحديات الامنية رغم التصعيد الذي يشنه الارهابيون بين فترة وأخرى، وهو أمر يجب وقفه بالتنسيق بين الوزارات الامنية.

الجيش الأميركي غير متأكد من هويته

غموض وجدل في قضية اعتقال أبو عمر البغدادي

بغداد / وكالات

لا تزال قضية اعتقال (ابو عمر البغدادي)، زعيم مايسمى بدولة العراق الاسلامية يلفها الغموض، بعد أن أصبحت اعترافاته التي بثتها الحكومة مادة للجدل في الوسط السياسي.. فهي المصدر الوحيد لقصة الاعتقال في وقت شهد اذاعة شريطين صوتيين عبر الانترنت لشخص يدعي انه (البغدادي) وانه مازال حرا طليقاً.

وما يزيد من غموض قصة اعتقال البغدادي ان القوات الاميركية لم تعلن حتى الان تأكيدها او نفيها الرواية الرسمية العراقية بشأن عملية الاعتقال.و بعد التصريحات المتناقضة لمسؤولين امنيين رفيعي المستوى في الحكومة، يقابلها نفي قاطع للاعتقال من قبل جماعة البغدادي، فضلا عن تكشف بعض المعلومات الجديدة تتحدث عن صلته بسياسيين عراقيين واعضاء في البرلمان، وعمله في مؤسسات تابعة للدولة.

فبعد ما كشف قائد شرطة محافظة ديالى اللواء الركن عبد الحسين الشمري، عن تولي البغدادي عام ٢٠٠٥ منصب عضو في المجلس البلدي لناحية بهرز، التابعة لمحافظة ديالى، تحت اسم احمد الاحمدي، اكد مصدر في الجيش، ساهم في عملية اعتقال البغدادي، انه تم العثور على مجموعة من الهويات التي تؤكد عمل البغدادي في دوائر ومؤسسات عدة في الدولة، اثناء لحظة اعتقاله عند تقاطع مروري مشترك بين مناطق الوزيرية والقاهرة والاعظمية.. وقال المصدر، كانت بحوزته العديد من الهويات سارية المفعول، احداها صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، واخرى من الحكومة المحلية لمحافظة ديالى، وثالثة تشير الى انه ضابط في وزارة الداخلية، فضلا عن بعض الكتب الرسمية الصادرة من جهات حكومية مختلفة تمكنه من المرور من خلال السيطرات الامنية بسهولة ومن دون اي تفتيش او مساءلة.

وزارة الداخلية وعلى لسان مدير العلاقات والاعلام العميد علاء الطائي، نفت نفيا قاطعا ان يكون البغدادي احد منتسبي الوزارة، مرجحة ان تكون الهويات والوثائق الرسمية التي يمتلكها الرجل والصادرة عن جهات حكومية مختلفة، حصل عليها عن طريق التزوير او سلبها من عناصر وموظفين حكوميين بعد قتلهم.

ويرى المراقبون، ان صحة الانباء التي تتحدث عن اعتقال البغدادي من عدمها، تبقي الغموض يلف قضية معرفة الشخصية الحقيقية لزعيم «تنظيم القاعدة في بلاد وادي الرافدين»، بالتزامن مع الصمت المطبق للقوات الاميركية، التي اشارت استخباراتها الى احتمالات عدة للقضية من بينها ان يكون البغدادي شخصية رمزية وواجهة عراقية، وأن من يقوم باصدار هذه الأشرطة والبيانات، مجرد شخص يقدم بصوته ما يصدر عن القاعدة وليس شخصا محوريا.

عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب عمار طعمة أكد انهم لم يتحققوا من امر الاعتقال، الأمر الذي جعل اللجنة تعيش حالة التململ التي يعيشها الشارع العراقي بشأن مدى صدقية اعتقال البغدادي.

وفي تطور لافت اعلن المحامي العراقي المعروف طارق حرب ان زوجة الشخصية التي اظهرتها الاجهزة الامنية على انها (ابو عمر البغدادي) زارته في مكتبه وطلبت منه التوكّل للدفاع عن زوجها.

حرب قال ان الزوجة ذكرت ان اسم زوجها هو احمد عبد احمد، وهو اسم يتطابق مع ما ذكرت قيادة عمليات بغداد انه الاسم الحقيقي للبغدادي..

وأشار حرب الى ان الزوجة ذكرت وقائع ومعلومات يمكن ان تستخدم في الدفاع عن زوجها. يشار الى ان وزير الامن الوطني شيروان الوائلي قد ذكر مؤخرا ان الاسم الحقيقي لـ (ابو عمر البغدادي) هو معد ابراهيم محمد، الامر الذي يضيف علامة استفهام اخرى للاستفهامات العديدة التي لا تزال تتقافز في رواية اعتقال البغدادي.

وفي تطور امني لاحق اعلن مصدر امني اعتقال شقيق البغدادي بينما كان في ناحية جلولاء التابعة لمحافظة ديالى حسبما اكد مصدر في المحافظة .

واوضح المصدر انه تم اعتقال المدعو زيدان عبد احمد المجمعي، في ناحية جلولاء بناء على معلومات استخباراتية، اكدت تواجده هناك.

واضاف ان المعتقل وهو في الخمسينات يسكن ناحية بهرز وكان قد فر بعد اعتقال شقيقه الى جلولاء.

حزب العمال الكردستاني يقدم غصن الزيتون لتركيا

ترجمة: المدى

اعلن قائد حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا عن رغبته في السلام ومد غصن الزيتون للحكومة التركية، في اول فرص لاحلال السلام بين الطرفين بعد صراع دام ٢٥ سنة وكلف ٣٠٠٠٠ من الضحايا. وفي حركة أحادية الجانب، جاءت بعد إعادة النظر في الخطط الإستراتيجية لتركيا وبغداد وواشنطن اتخذ قائد الـ(PKK) قراره معلنا تخليه عن هدف اقامة دولة مستقلة، ورغبته لاجراء مفاوضات لانهاء الحرب مع الحكومة التركية. وقال مراد كارايلان، نائب رئيس (PKK) في مقابلة مع صحيفة التايمز (نشرت في ٥/٢٦) واجريت بموقع سري في جبل قنديل شمال العراق: انها نقطة تحول. الاكراد لا يريدون الاستمرار في الحرب، اننا نعتقد انه يمكن حل المسألة الكردية دون بذل المزيد من الدماء، اننا على استعداد للوصول الى حل سلمي ديمقراطي وان يتم ذلك ضمن الاراضي التركية. وقد جاء هذا التقدم المفاجئ والمهم في الصراع خلال هذا الشهر، عندما وافق كارايلان ٥٢ سنة، نائب القائد الاعلى عبد الله اوجلان السجين حاليا على الالتقاء بصحفي تركي وفي خلال المقابلة اعرب عن رغبة الـ(PKK) باسقاط مطلبه الاساسي وهو دولة مستقلة للاكراد الذين تبلغ نفوسهم في تركيا ١٢ مليون نسمة. واعلن ايضا عن رغبته في مبادرة سلام تتضمن وقفا فوريا لاطلاق النار واجراء مفاوضات لانهاء حالة الحرب. وقال نائب القائد الاعلى ايضا: لقد وافقت بريطانيا على قبول ارادة الايرلنديين، بمنحهم برلمانا خاصا بهم وعلى تركيا ان تتعامل معنا كذلك، لقد درست التاريخ الايرلندي وتحدثت مع اناس شاركوا فيه، اعرف تطور ومراحل ذلك الصراع. وتركيا في حاجة لحل مشكلتنا بالطريقة نفسها التي حلت بها بريطانيا تلك القضية. وهذا التغيير الاساسي لدى (PKK) يأتي في مرحلة مهمة من تاريخ المنطقة وكما هو معروف فان الرئيس اوباما سيساعد على انسحاب سلس للقوات الامريكية من العراق ان استقرت وترسخت علاقات تركيا مع بغداد ومع حكومة اقليم كردستان في اربيل والـ(PKK) من موقعها على الحدود العراقية التركية، اصبحوا واعين للفرص التي تقدمها لهم هذه الحالة.

لقد حمل حزب (PKK) السلاح ضد تركيا عام ١٩٨٤ بقيادة اوجلان، والذي اعتقل عام ١٩٩٩ وسجن في امرالي في بحر مرمرة، والهجمات التي شنها (PKK) (اساسا حركة ثورية ماركسية- لينينية)، واجهت رد فعل وحشي من قبل الجيش التركي في اواخر الثمانينيات من القرن الماضي، عندما ابيدت اكثر من ٤٠٠٠ قرية كردية، وقد تبنت المجموعة الثورية خطط واساليب المقاومة التقليدية وادرجت ضمن قوائم المنظمات الارهابية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة الوحدة الاوروبية وذلك في عام ٢٠٠٤.

وقد طلب كارايلان من اتباعه الـ(٦٠٠٠) المقاتلين اتخاذ موقف «الدفاع السلبي» اعتبارا من الاول من حزيران المقبل من اجل منح الحكومة التركية وقتا لدرس اقتراحه. وينص اقتراحه على العفو العام عن مقاتلي (PKK) واطلاق سراح اوجلان، وقد عبر عن ذلك بقوله: كانت حرب بيننا وقد تضرر من ذلك المجتمعان التركي والكردي، وعلى الطرفين مسامحة احدهما الاخر، وعلى كل فرد المساهمة في هذه العملية وحتى عبد الله اوجلان، المسامحة ضرورية في عملية السلام، وعلى الكرد والاتراك فتح صفحة جديدة. وقد حدد كارايلان موعدا اخيرا لاستجابة الحكومة التركية لا يتجاوز الاسبوع. وقد استنكرت الاحزاب التركية اقتراح (PKK) وما زال الجيش التركي يواصل عملياته في جنوب تركيا، اما القيادة السياسية فقد وصفت الامر بـ«فرصة تاريخية». وقال القائد الكردي: «اننا على مفرق طرق وعلى تركيا الاختيار، فان لم توافق الحكومة على اقتراحنا وواصلت هجماتها فاننا سنلجأ الى كافة الوسائل الممكنة للدفاع عن انفسنا ويتضمن ذلك الاخذ بالثأر، بإمكانهم اطلاق صفة «ارهابيين» علينا لاطول فترة زمنية يشاؤونها ولكن على تركيا الموافقة على ان (PKK) هي جزء من الحقيقة لحل القضية الكردية.

عن التايمز